بعض المسائل الخلافية في ضوء ظاهرتي الجهل بالآراء النحوية واعتماد رأي كوفي واحد فيها، دراسة تحليلية نقدية

Some controversial issues in the light of the two phenomena of ignorance of grammatical opinions and the adoption of a single Kufi opinion about them, an analytical study

م. د. ثامر حمزة علي

M. Dr. Thamer Hamza Ali

thamrhmz73@gmaiI.com

وزارة التربية، مديرية تربية بغداد/ الكرخ الثانية.

Ministry of Education, Baghdad Education Directorate/ Karkh 2

ملخص البحث

يقف هذا البحث محللًا وناقدًا، مبتعدًا عن جادة التقليد الممل في تكرار المسائل الخلافية هكذا على عواهنها، فجاء في تحليل بعض ظواهر الخلاف النحوي ناقلًا المتلقي في رحلة جديدة تكشف الجهل بالأدلة النحوية التي تولدت بسببها ظاهرة الخلاف النحوي، وأثر اعتماد الرأي الواحد في المسألة، وانتقاله بين الأعلام ليكون مع الزمن رأي جمهور نحاة الكوفة، ومن ثم سار البحث في تنقيب وحفر بعض المسائل الخلافية لغرض عرضها عرضًا علميًا، فجاء التنقيب في اكتشاف أدلة وآراء مهمة تثبت عدم وجود هذه المسائل الخلافية في النحو العربي.

هي رحلة وجب أن تكون وجهة جديدة في ظاهرة الخلاف، فلا ضير أن نعرض آراء النحاة تحت المجهر العلمي ونبتعد عن سوءة مفادها: ما ترك الأول للآخر شيئا، إنما وجب أن نهتدي بقول الأعلام : كم ترك الأول للآخر علمًا.

الكلمات المفتاحية: مسائل خلافية، جهل الاراء، رأي كوفي.

Abstract

This research stands as an analyst and critic, moving away from the seriousness of the boring tradition of repeating controversial issues like this on its own, so it came in the analysis of some phenomena of grammatical disagreement, transporting the recipient on a new journey that exposes ignorance of the grammatical evidence that gave rise to the phenomenon of grammatical disagreement, and the effect of adopting a single opinion on the issue, and its transmission Among the flags, so that with time the opinion of the public towards Kufa, and then the research proceeded to excavate and dig some controversial issues for the purpose of presenting a scientific presentation, so the excavation came to discover important evidence and opinions that prove the absence of these controversial issues in Arabic grammar.

It is a journey that must be a new destination in the phenomenon of disagreement, so there is no harm in presenting the opinions of the grammarians under a scientific microscope and avoiding the bad meaning: the first left nothing for the other, but we must be guided by saying the flags: How much the first left knowledge for the other.

Keywords: controversial issues, ignorance of opinions, Kofi›s opinion.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الخلق فقدره تقديرا، والصلاة والسلام على سيدنا النبي الذي بعثه الله عاصما للناس من الخلاف، ومنقذا لهم من مهاوي الوهم والجهل، جاعلهم بفضل الله على محجة بيضاء تعتصم بحبله القويم، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، أما بعد:

فقد بنى الأعلام قلاعًا من المعرفة، وأسبروا غور العلوم كلها، فكانت العربية فرضًا عليهم في تعلمها، وتعليمها، وفك مغاليقها، وتيسير مسالكها، وتذليل مشكلاتها والوقوف على أسرارها، فتسابق القوم في مجالاتها تأليفًا وتصنيفًا، فهي وعاء الفكر وثمرة الثقافة، فقد بنيت على أصل سحري يجعل شبابها خالدًا عليها، فلا مجال للموت أن يقترب من روحها، ولا الهرم أن يغزو معالمها، ولا ريب أن هذه اللغة المعجزة قد بلغت من السعة في أساليبها مبلغًا عظيمًا، فكان التقاط هذه الأساليب موشحة بوشاح لون الصحاري الذهبية وذراتها الضافية، فتناقلت الأقلام هذه اللغة من مكنوناتها إلى مجالس العلم ورواده، فلهجت بها الألسن، وماجت بها الأعين، ومعلوم أن هذه السعة أصَّلت لمذاهب معرفية متنوعة تضمها مجالس العلم، وهذه المذاهب ساحت في العربية على حسب الفهم والتيسير والميل والترجيح لأسلوب دون آخر، فبرز خلاف علمي معرفي في اللغة على مختلف ألوانه من نحو وصرف ومعجم ودلالة، ولعل النحو من أبرز مجالات العربية التي تبنى على أساسه المستويات الأخرى، فهو يكوِّن علائق بين الألفاظ نافرًا إلى النظم الذي يتشاكل فيه الكلام المفيد، فجاء الخلاف حيًا نضِرًا قويًا بين الأعلام، ولا عيب في الخلاف، بل هو زناد المعرفة، ووقودها، ومجال الابتكار والإبداع فيها، يقول زين الدين الرازي: «أراد الله أن يشتغل العلماء برد المتشابه إلى المحكم بالنظر

والاستدلال والبحث والاجتهاد فيثابون على هذه العبادة، ولو كان كله ظاهرًا جليًا لاستوى فيه العلماء والجُهَّال ولماتت الخواطر لعدم البحث والاستنباط، فإنَّ زناد الفكر إنما يقدح بزيادة المشكلات»[1]، غير أن هذا الخلاف لم يضع -في بعض مواطنه - دلائل وأصولا وشرائط يمكن للقارئ والباحث الرجوع إليها ليتبين حقيقته، وأحقيته في الإنصاف، فبرزت لنا مسائل نحوية امتلأت بها الكتب النحوية لا سيما في التأليف المتأخر؛ لتكرارها واجترارها فأضحت من ثوابت المسائل بين البصرة والكوفة خلافًا، فلا يطالعك كتاب نحوي إلا وقد أثبت هذه المسائل معتمدًا على التكرار والنقل من السالفين دون تمحيص، فكان النحو في مجمله معركة كبرى بين العلماء، فجاء هذا البحث ليبتعد عن تكرار ممل واجترار مخل، إذ إن الحق أن ننتقل في عدساتنا الفكرية إلى مساحات أبعد مما نجده في كتب المتأخرين النحوية، وأن نوقف القلم على مظان الكوفة المتوافرة ففيها نجد الخبر اليقين، وأن نقارب بين أقوال المتقدمين على مختلف مذاهبهم النحوية ؛ لغرض عرض هذه المسائل النحوية عرضًا جديدًا يليق بالعربية، فقد تجد أن بعض الأعلام يقوِّلون آخرين كلامًا عجبًا كبُر مع الزمن؛ ليكون قولًا لا ينوشه الباطل، وهو باطل في أصله، فالنقل بالواسطة أو الجهل بالرأي جرَّأ الأقلام على فتح ساحات خلافية في النحو العربي لا وجود لها أصلًا، يقول الشيخ قاسم القيسي: «وينبغي أن يحتاط في النقل عن الغير، (كتاب أو غيره)، فلا ينبغي أن ينقل إلا ما هو الصحيح الثابت الموافق للحقيقة شرعًا أو عقلًا بإن ينقل المسألة عن روية وتفكر، وتحقيق وتدبر، وإلا كان كحاطب ليل، وجالب رَجْل وخيل، أو كمن يجمع الغث والسمين، لا يفرق الشمال من اليمين»[2].

(١) أنموذج الجليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: ٤٠.
(٢) الزهر اللطيف: ١٢٤.

وكذلك تكونت مسائل نحوية خلافية من رأي واحد في المسألة نُفِخ حتى أصبح أصلًا لمذهب نحوي كامل، وهذه آفة كبرى في النحو العربي، فكم من: (قال الكوفيون) ليس سوى عالم واحد أو إعرابي نطق رأيًا أو شاهدًا مام الفراء فافتُرِي على أمير المؤمنين في النحو.

ولم يكتف بعض النحاة في توليد مسائل خلافية مختلف فيها إذا ما وضعت تحت عدسة علمية تبتغي الحقيقة ولا شيء غيرها، فقد تكونت مسائل أخرى كانت أدهى وأمر، فتلقفها المتأخرون والمحدثون تقليدًا واتباعًا لمن قبلهم، وهي لا تستحق إطلاقًا أن تكون خلافًا في الرأي، بل الحق خروج هذه المسائل من مشكاة واحدة هي كتاب سيبويه ومن اقتفى أثره من جمهور النحاة على مختلف أصولهم النحوية.

ومما تقدم من تأصيل ونقد – أحسبه بنَّاء– جاء هذا البحث ليدرس بعض مسائل الخلاف النحوي في ضوء هذه الظواهر النقدية، فكان عنوانه: «بعض المسائل الخلافية في ضوء ظاهرتي الجهل بالآراء النحوية واعتماد رأي كوفي واحد فيها، دراسة تحليلية نقدية»، وهو على مبحثين، يسبقهما تمهيد وقفت فيه مبينًا ظاهرة الجهل لغة وكيف تسربت إلى يراعات الأعلام في تكوين ظاهرة الخلاف اصطلاحا، ثم تطرقت فيه إلى بعض الأسباب التي أجدها مهمة وجدية في تكوين ظاهرة الخلاف.

وأما المبحثان فقد تناول الأول: الجهل بالآراء والأدلة النحوية، وأوقفت المبحث الثاني بدراسة مطلبين، تكفل الأول بالوقوف على مسائل نحوية خلافية انطلقت من خلال تعميم الرأي الكوفي الواحد فيها، فصار إجماعا لنحاة الكوفة، وجاء المطلب الثاني ليوفر الأدلة على عدم وجود بعض المسائل الخلافية التي أضحت الشغل الشاغل في كل سفر نحوي، ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها ما ظهر لي من نتائج.

ومن فرائض القول لا نوافله أن أبين للقارئ الكريم أن هذا البحث ليس نقدًا للأعلام أنفسهم، فهؤلاء قد هجروا البواكر، وسكنوا المخاطر، وأفنوا العمر في طلب العلم، يقول الشاطبي: «فالمتأخر لا يبلغ من العلم ما بلغه المتقدم..»[1]، غير أنني أنطلق فيه من خلال قول المبرد: «وليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب، ولكن يعطى كل ما يستحق»[2]، وحسبي معتذرا قول ابن هشام: «وَأَن يحضر قلبه أَن الْجواد قد يكبو وَأَن الصارم قد ينبو وَأَن النَّار قد تخبو وَأَن الْإِنْسَان مَحل النسْيَان وَأَن الْحَسَنَات يذْهبن السَّيِّئَات»[3]، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) الموافقات: ١/ ١٤٨-١٤٩.
(٢) الكامل: ١/ ٢٨.
(٣) مغني اللبيب: ١٣.

التمهيد

الجهل النحوي، أسبابه، ومظاهر ساعدت في تأصيل الخلاف النحوي:

الجهل كما يقف عنده الجرجاني: اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه، ومن أنواع هذا الاعتقاد أن يكون جازما، لكنه غير مطابق للواقع، وهو ما يطلق عليه الجهل المركب[1]، ويبدو أن الذين أصَّلوا لبعض مسائل الخلاف انطلاقًا من الرأي الكوفي أو بعض الأدلة البصرية المتقدمة قد غلب عليهم هذا النوع من الجهل؛ ودليل ذلك ويقينه أن ما نادى به المتأخرون ممن وسمت مصادرهم بالخلاف النحوي قد وجد دويًا قويا وصدى يتردد على كل الألسنة دون تمحيص للقول، فما جاء به بعض أعلامنا هو اعتقاد جازم بما يدعونه، غير أنه ينافي ما عليه حقيقة الأمر، وهذه الظاهرة من الأهمية بمكان في تكوين المسائل الخلافية فضلا عما يأتي:

ضياع النحو الكوفي: قد لا أكون مبالغا إذا قلت أن هذا السبب من أهم ما ساعد في الخلاف النحوي قديماً ولاسيما عند ابن الشجري والإنصاف ومن سار على خطاهم كابن يعيش وابن هشام والسيوطي، وغيرهم كثير، فكيف يمكن أن تضع الحجة وتأتي بالدليل وتفصل القول المخالف للرأي الآخر وأنت لا تملك كتبًا ترجع إليها في تأصيل الآراء؟ بل إن أعلامنا البصريين نقلوا آراء الكوفيين من أفواه من ناصروهم وليس من كتبهم الأصيلة كما يقول الزجاجي: « وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حساب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد، لأننا لو تكلفنا ألفاظهم بأعيانها لكان

(١) ينظر التعريفات ٨٥.

في نقل ذلك مشقة علينا»[1]، فما وصل إلينا من علم الكوفة لا يتعدى النزر اليسير مما ألفوا، بل إن جلَّ علماء الكوفة اقتصرت آراؤهم الواسعة في كتابين أو ثلاثة، كالفراء، وثعلب في أماليه، والأنباري في شرحه للطوال.

ويعد سبب سوء ونقص فهم العبارات الكوفية من الثوابت بمكان التي ساعدت على الوهم بالرأي الكوفي، ذلك أن الذين كتبوا في الخلاف النحوي معظمهم يتعبدون المذهب البصري، فكان الفهم عندهم قاصرا لبعض العبارات الكوفية مما أجج الصراع الفكري النحوي بين الحيين، بل لو أمعنا النظر بقول الشيخ الزجاجي: «لأننا لو تكلفنا ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا»[2]، لتبين صحة ما يؤكد ذلك، ولو قيض القدر أن يكتب بالخلاف قلم كوفي مناظر للقلم البصري لاختلف كل شيء، والله أعلم.

ويعد ابن الأنباري نقطة تحول في الخلاف النحوي، فكتابه الإنصاف – وأن سبقه بعض المصادر في مضمار الخلاف كأمالي ابن الشجري – أهم مصدر يعتمد عليه وينهل من معينه في دراسة الخلاف النحوي، فأصبح مرجعًا لكل من جاء بعده دون الوقوف على حقيقة ما سُطِّر به، فجهل أبي البركات بالأدلة الكوفية، وتعميم الرأي الواحد عنده في بعض مسائله الخلافية انتقل إلى المتأخرين بعده كالرضي وابن يعيش، والمالقي، والمرادي، والسيوطي وغيرهم، حتى وصل كلامه دليلًا قاطعًا لكثير من المحدثين، بل تجد أن من المحققين من يعتمدونه في تخريج المسائل الخلافية النحوية، فكان الإنصاف سببًا من أسباب تكوين ظاهرة الخلاف على هذا النحو الواسع.

(١) الإيضاح في علل النحو ١٣١.
(٢) المصدر نفسه.

ويمكن أن نعد التعصب للمذهب النحوي سببًا مهمًا في تأصيل بعض المسائل الخلافية، فهذا التعصب قد غشي أبصار القوم في الوقوف على الحقيقة بكل حيادية، وإلا فماذا يمكن أن نعدُّ تقويم الشيخ أبي الطيب اللغوي للكسائي: «علمه مختلط بلا حجج وعلل «[1] ؟، ثم يحكم حكمًا عجيبًا على معظم الكوفيين أنهم لا يعلمون كلام العرب والقرآن[2]، لقد ارتقى الشيخ اللغوي مرتقًا صعبًا بكلامه على أناس لو لم يكن منهم سوى القراء الثلاثة يتسيدهم الكسائي[3] لكفى بهم فضلًا، ولتوطنوا في النفس منزلًا، ثم لننظر إلى قوله في أهل البصرة: «فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء عظام معظمون غير مدافعين في المصرين جميعا، ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية «[4].

كذلك نجد أن الأساليب التي اتبعها الأعلام في مجال التأليف في الخلاف ساعدت في إذكاء هذه الظاهرة، فقد نهج الأعلام كالأنباري والشرجي والعكبري ومن اقتفى أثرهم في مجال المسائل الخلافية النحوية نهجًا يقوم على أساس لون أدبي يخلق الجو الملائم للمناقشة ويعطي تصورًا دراميًا لهذه الظاهرة

من خلال بعض الوسائط اللغوية كالفنقلة، واستعمال (أما) التفصيلية، والتصريح بالأعلام جمعًا وإفرادًا ، فلم يبق في القوس منزع ينازع صحة ما ذهب إليه هؤلاء في بناء المسائل الخلافية.

---

(١) مراتب النحويين: ١٢٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢١.

(٣) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٣١٠.

(٤) مراتب النحويين: ٥١.

المبحث الأول
الجهل بالأدلة النحوية

- العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر:

يمكن تلخيص أدلة الكوفيين التي وقف عندها ابن الأنباري في الإنصاف في هذه المسألة بالقياس والسماع، «أما النقل، فقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ (المائدة / ٦٩)، وجه الدليل: أنه عطف (الصابئون) على موضع (إن) قبل تمام الخبر... وأما من جهة القياس، فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا)، نحو: لا رجل وامرأة أفضل منك، فكذلك مع (أن)؛ لأنها بمنزلتها وإن كانت (إن) للإثبات، و(لا) للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره، يدل عليه أنَّا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر، لأنه لا فرق بينهما عندنا...»[1]، وإذا وقفنا على أعتاب كتاب معاني الفراء سنجد حججا وأدلة ونقاشا بين أعمدة المدرسة الواحدة في المسألة: «ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان ؛ لتبين الإعراب في (عبد الله)، وقد كان الكسائي يجيزه؛ لضعف (إن) وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا[2]:

فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رحْلُهُ فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

(وقيارٌ)، ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إن عمرًا وزيد قائمان)؛ لأن (قيارا) قد عطف على اسم مكنّى عنه، والمكنّى لا إعراب له، فسهّل ذلك فيه كما

(١) الإنصاف: رقم المسألة: (٢٣)، ١/ ١٥١-١٥٢.

(٢) البيت من الطويل لضابئ بن حارث البرجمي، ينظر: الكتاب: ١/ ٧٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٧، والخزانة: ١٠/ ٣١٢.

سهل (الذين) إذا عطف عليه (الصابئون)...؛ لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال (والذين)[1]، ولو وازنا بين ما ذكره ابن الأنباري من حجج على ألسنة الكوفيين وبين أدلتهم التي ساقها الفراء لوجدنا أن الأول كان يجهل تمامًا رأي تلامذة الكسائي في المسألة، فالفراء يشترط في العطف أن يكون على مبني لا يتبين فيه حركة الإعراب، ومثَّله بـ (الذين)، يقول ابن مالك: «والفراء في سائر عوامل الباب بشرط خفاء إعراب الاسم »[2]، كذلك ما استشهد به الكسائي على جواز رأيه من شعر نجده عند الإنصاف في مسألة أخرى بعيدة عن أختها التي بين أيدينا، فيذكره ابن الأنباري دليلًا بصريًا على (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع)[3]، وتأكيدًا على جهله بأدلة أهل الكوفة قوله في وجه الكسائي في العطف على الضمير المرفوع في (هادوا): «وهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازما للكوفيين »[4]، فقوله (لازما عند الكوفيين) ليس صحيحًا، إذ يرد الفراء كلام الكسائي اعتمادا على التفسير: «قال الكسائي: أرفع (الصابئون) على إتباعه الاسم الذي في هادوا، ويجعله من قوله (إنا هدنا إليك)، لا من اليهودية، وجاء التفسير بغير ذلك...»[5]، ودليل ثعلب في مجالسه يقطع قول كل خطيب في هذه المسألة، ويؤكد أن ابن الأنباري كان واهمًا بما أورده على أفواه الكوفيين، إذ يقول: « قال أبو العباس: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول: فيما يتبين وفيما لا يتبين»[6].

(١) معاني القرآن: ١/ ٢١٢-٢١٣.
(٢) شرح الكافية: ١/ ٥١٣.
(٣) ينظر الإنصاف: رقم المسألة: (١٣): ١/ ٧٨.
(٤) ينظر: الإنصاف: رقم المسألة (٢٣): ١/ ١٥٥..
(٥) معاني القرآن: ١/ ٢١٣.
(٦) مجالس ثعلب: ١/ ٣١٦.

- علاقة حرفي الاستقبال ببعضهما:

تولد خلاف في هذه المسألة من بعض الحجج التي ساقها البصريون على أقلام المذهب الكوفي، يقول ابن الأنباري: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن (سوف) كثر استعمالها في كلامهم، وجريها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: لا أدر، ولم أبلْ... فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها؛ لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا، لما كثر استعمال (سوف) في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا »[1]، وعلى جلالة قدره وعلو كعبه في صنعته إلا أن ابن هشام يمشي على بعض خطا الإنصاف في هذه المسألة دون تقصي للأدلة الحقيقة التي اعتمدها الكوفيون، «... وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين »[2]، وقبله ابن يعيش في ذلك، «وقد ذهب قوم الى أن السين منقصة من سوف، حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال، وهو رأي الكوفيين، وحكوا فيها لغات، قالوا: سو أفعل، بحذف الفاء وحدها، وقالوا سف أفعل، بحذف الواو وحدها، والذي عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل وإن توافقا في بعض حروفهما...»[3]، وكذا اقتفى بعض شراح حروف المعاني كالمالقي، والمرادي[4] أثر من سبقوهم، إذ يقول صاحب رصف المباني: «وزعم الكوفيون أن هذه السين ليست حرفًا قائمًا بنفسه، وإنما هي مقتطعة من سوف...»[5]، والطريف أن محقق الكتاب الاستاذ الدكتور أحمد الخراط قد اعتمد الإنصاف في تخريجه لهذا الرأي[6].

(١) الإنصاف: رقم المسألة: (٩٢)، ٢/ ٥٣٢.
(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٢١.
(٣) شرح المفصل: ٨/ ٧٣.
(٤) ينظر: الجني الداني: ٦٠.
(٥) رصف المباني: ٤٦٠.
(٦) ينظر: هامش التحقيق: ٤٦٠.

هذا بعض ما وقفت عليه في مظان البصرة في أصالة سوف، وهم وإن جاءوا ببعض ما تناقلته يراع الكوفيين إلا أن كبيرهم كان يجهل تماما حججهم الحقيقة في هذه المسألة، وهي تنام بين دفتي معاني الفراء، «وهي قراءة عبد الله: (ولسيعطيك ربك فترضى[1])، والمعنى واحد إلا أن (سوف) كثرت في الكلام، وعرف موضعها فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك، كما قيل:... قم لا باك، وقم لا بشانئك، يريدون: لا أبا لك، ولا أبا لشانئك، وقد سمعت بيتا حذفت الفاء فيه من (كيف)، قال الشاعر[2]:

مَنْ طالِبينَ لِبُعْرانٍ لَنا رَفَضَتْ كَيْ لا يُحِسُّونَ مِنْ بُعْرانِنا أَثَرا

أراد: كيف لا يحسون، وهذا لذلك»[3]، إذن فالأمر هنا ليس على إطلاقه، بل لا وجود لقول كوفي يجعل السين قطعة من سوف، وإنما مرد الأمر إلى قراءة شاذة قرأ بها ابن مسعود، وهي لغة كذلك كما في قول ابن خالويه على لسان الكسائي: «في سوف أربع لغات، يقال: سوف يعطيك، وسيعطيك، وسو يعطيك، وسف يعطيك»[4]، واللغات لا يتحكم بها مذهب نحوي، إنما هي لغة قوم احتكموا إلى مجموعة من الشرائط الاجتماعية التي أمضت إلى هذه اللهجات،، ويبدو أن قانون الخفة والسرعة هو من أوهم بعضهم في أن تكون السيف فرعا من سوف، إذ القول واضح أن العرب هنا وفيما أورده الفراء في (كيف) وغيرها، تجنح إلى حذف بعض الأحرف إذا أمن اللبس،

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٤٩٤.
(٢) البيت لابن الأحمر في ديوانه، على رواية: أبا غيان.... كي لا تحسون: ٧١.
(٣) معاني القرآن: ٣/ ١٦٣.
(٤) إعراب ثلاثين سورة: ١١٨، وينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٥، وبعض هذه اللغات حكيت عن أهل الحجاز، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٥.

إذ يرى بعض المحدثين أن هناك اتجاهًا من المتكلمين يحاول تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد، فهم يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها، وكذلك القدرة على التكلم بسرعة حتى لا يتوقف بين العبارات طويلًا[1].

- (إلا) على معنى (الواو):

أجمع نحاة البصرة على أن الكوفيين يقرون مجيء (إلا) على معنى (الواو) مطلقا، ففي الإنصاف: «ذهب الكوفيون الى أن (إلا) تكون بمعنى (الواو).... فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، قال الله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾ (البقرة/ ١٥٠)، أي: ولا الذين ظلموا، يعني: والذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجة»[2]، والأخفش والفراء وأبو عبيدة هم من أسسوا لهذا الرأي على قول ابن هشام وإتقان السيوطي، وتأولها الجمهور عندهم على الاستثناء المنقطع[3]، وجهل هؤلاء بحجج الكوفيين يتسرب الى قلم القرطبي في تفسيره: «وقال الفراء: (إلا من ظلم)، يعني: ولا من ظلم»[4]، هذا ما تردد صداه بين جدران البصرة، ولنذهب الى مظان الكوفة ولاسيما الفراء في معانيه، إذ أن الرأي بعدول (إلا) الى (الواو) هو من أذهان الفراء كما رأينا عند البصريين، ولننظر الى قوله: «وقال بعض النحويين: (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (الواو)، كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير خطأ في

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٧ــ٣٧٦.
(٢) الإنصاف: رقم المسألة: (٣٥): ١/ ٢١٦.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٦٥، والإتقان: ١/ ٤٧٨، وفي الهمع نسب السيوطي هذا القول إلى الكوفية والأخفش، ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٧٠، وهنا نجد التناقض عند الشيخ السيوطي بين إتقانه وهمعه.
(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٤.

العربية، إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الواو، كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد: (إلا) الثانية أن ترجع على الألف... فالمعنى: له علي ألف ومائة،... قال الشاعر[1]:

مَا بِالْمَدِينَةِ دارٌ غيرُ وَاحِدَة دارُ الخليفةِ إلاَّ دارَ مَرْوانا

كأنه أراد: ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان»[2]، ويقول في موضع أخر من معانيه: «وقال بعض النحويين إن (إلا) في اللغة بمنزلة (الواو)... ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا، لأني لا أجيز قام الناس إلا عبد الله وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلا) من معنى الأسماء قبل (إلا)...»[3]، وما تقدم من كلام الفراء يثبت قطعا جهل ووهم البصريين في هذه المسألة، فقد تقولوا وتناقلوا كلاما غير دقيق على ألسنة الفراء، وهو أبعد ما يكون منه، فالفراء ينكر أن تكون (إلا) بمعنى (الواو)، وإن جاءت على ذلك عنده لا تأتي إلا على شرط كما رأينا، ولم يطلقها إطلاق النحويين البصريين[4]، بل إن التدقيق ولو ومضة في كلامه نجد أنه نسب مجيء (إلا) بمعنى: (الواو) إلى بعض النحويين دون أن يعرف بهم.

ولعلي أصيب كبد الحقيقة إذا قررت أن مصطلح (بعض النحويين، أو بعض أهل العلم، أو قال أناس)، مقصوده في بعضه نحاة الكوفة، إذ من خلال هذه الألفاظ تولدت هذه المسألة وغيرها مشكلة خلافية ضجت بها المظان، واجترتها الأقلام من دون إلمام وتبيان، إذ نجد ابن فارس في صاحبه يستعمل مصطلح: (بعض أهل العلم)

(١) ينسب الى الفرزدق وليس في ديوانه، الكتاب ٢/ ٣٤٠.
(٢) معاني القرآن: ١/ ٦٨.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٨٢.
(٤) ينظر: الخلاف النحوي: ٢٥٦.

في المسألة في قوله: «وقال بعض أهل العلم:)إلا(تكون استثناء لقليل من كثير، نحو)قام الناسُ إلا زيداً(. وتكون محققة لفعلٍ مَنفيّ عن اسم قبلها، نحو)مَا قام أحد إلا زيد(. وتكون بمعنى واو العطف «[1]، وانظر إلى قول الجمل في النحو المنسوب إلى شيخ العربية الخليل: «رفع الفرقدين لِأَنَّهُ أَرَادَ والفرقدان يفترقان فَجعل إِلَّا تَحْقِيقا وَقَالَ بَعضهم إِلَّا فِي مَوضِع الْوَاو«[2].

- (ما) عوض عن الفعل في (أما).

يحتج الكوفيون على صحة رأيهم بقول الشاعر العباس بن مرداس السلمي[3]:

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فعلى ألسنة الكوفيين يقول أبو البركات: «ونحن وإن اختلفنا في أنَّ (أنْ) ها هنا هل بمعنى إن الشرطية أو إنها في تقدير لأن ؟ فما اختلفنا في أن (ما) عوض عن الفعل...»[4].

غير أننا لو رجعنا الى مصدر العربية وهو الكتاب لوجدنا غير ما ذهب إليه الكوفيون من عدم الاختلاف في (ما) عوضا عن الفعل، فانظر إلى قوله: «فإنما هي (أن) ضُمَّت إليها (ما)، وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يُجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل...»[5]، فكلام الإنصاف من اتفاق أهل الصنعة على عوض ما عن الفعل ليس دقيقا، فهذا شيخهم يؤكد أن وجودها حتى لا تكون عوضا عن الفعل المحذوف، بل إن هذه المسألة لا تستحق أن تكون أصلا خلافيا كما يرى الدكتور رمضان عبد التواب،

(١) الصاحبي في اللغة: ٩٤.
(٢) الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل: ١٧٧.
(٣) الشاهد في ديوانه: ١٠٦.
(٤) الإنصاف: رقم المسألة: (١٠): ١/ ٦٠-٦١.
(٥) الكتاب: ١/ ٢٩٣ ـــ ٢٩٤.

فالأمر كله بني على بيت جهل القوم من سيبويه وبقية النحاة أنه قد أصابه التحريف في النقل: «يرى النحاة العرب منذ سيبويه أن (كان) الناسخة تحذف وحدها، وذلك بعد (أن) المصدرية للاختصار، ويبدو أن هذه المسألة مبنية على تحريف وقع في بيت العباس بن مرداس، وهذا يعني أن المسألة لا وجود لها في اللغة العربية أصلا، وأن النحاة وعلى رأسهم سيبويه أو شيوخه قد وقعوا في تحريف بيت العباس، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى، وأن صواب رواية البيت:

أَبا خُراشَةَ إمّا كنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

و(إمَّا) هذه هي إن الشرطية المؤكدة بما الزائدة، وهي كثيرة في كلام، ويأتي بعدها المضارع..»[1]، وجاءت هذه الرواية خلوا من الشاهد عند ابن دريد والعيني، كما حقق ذلك الاستاذ الدكتور علي محمد فاخر[2]، غير أن الأمر أبعد مما جاد به الدكتور، إذ إن هذه الرواية قد جاء بها الخليل في عينه[3]، إذن فالأمر كله قائم على إجماع النحاة بالرواية المخطوءة شاهدا على المسألة، فقام على أركانها الخلاف هنا.

- الجهل بأدلة الفراء في العطف على الضمير المرفوع المتصل:

جاء في الإنصاف: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ (النجم/ ٦ – ٧)، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل

(١) بحوث ومقالات في اللغة: ١/ ١٥٥ – ١٥٦.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، مادة: (ضبع): ١/ ٣٥٣، والمقاصد النحوية: ٢/ ٦١٢، وتغيير النحويين للشواهد: ٩٤.

(٣) ينظر: العين: ١/ ٢٨٥.

ومحمد بالأفق، هو مطلع الشمس، فدل على جوازه، وقال الشاعر[1]:

قلت إذا أقبلت وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في أقبلت....»[2]، ولنترك أبا البركات يهيم في خياله، ولنذهب الى الفراء يخبرنا بيقينه،» فاستوى هو وجبريل بالأفق الأعلى)... فأضمر الاسم في (استوى) وردَّ عليه (هو)، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز ؛ لأن في الفعل مضمرا، أنشدني بعضهم[3]:

ألم تَر أن النّبْعَ يُخلقُ عُودُه وَلا يستوي والخِروَعُ المتقصّف»[4]

واليقين كله في سورة المائدة ولاسيما قوله تعالى: ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ (المائدة / ٢٤)، يقول أبو زكريا: «أنت، ولو ألقيت أنت، فقيل: اذهب وربك فقاتلا، كان صوابا؛ لأنه في إحدى القراءتين: (إنه يراكم وقبيله)[5] بغير (هو)، وهي بـ(هو)، و فاذهب أنت وربك) أكثر في كلام العرب، وذلك أن المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يكره؛ لأن المرفوع خفي في الفعل، وليس كالمنصوب؛ لأن المنصوب يظهر، فتقول: ضربته، وضربتك، وتقول في المرفوع: قام وقاما، فلا ترى اسما منفصلا في الأصل من الفعل، فلذلك أُثِر إظهاره، وقد قال الله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٣٠٥.

(٢) الإنصاف: رقم المسألة: (٦٦): ٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة، مادة: (قصف): ٢/ ٨٣، والمعجم المفصل في الشواهد العربية: ٥/ ٤٤، ونسب إلى رجل من بني أسد في البصائر والذخائر: ٩/ ١٨٣.

(٤) معاني القرآن: ٣/ ٨.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٨/ ٧٩.

﴿تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ (النمل / ٦٧)، ولم يقل: نحن، وكل صواب..»[1]، ويمكن أن نجمل نصي الفراء بما يأتي:

١ــ إن أكثر كلام العرب لا يجيز العطف على الضمير المرفوع المتصل اختيارا.

٢ــ اعتمد الفراء على شواذ الرأي القائل بجواز العطف على بيت شعري لم يقف عليه أبو البركات، بل جاء على ألسنتهم بيتا لم يعرفوه ولم يقفوا عليه.

٣ــ علل الفراء كراهة العطف: أن الاسم المرفوع إذا أضمر يكره؛ لأن المرفوع خفي في الفعل.

٤ــ لم يقل الفراء برأيه اعتمادا على وجه النصب كما ذهب أبو البركات، بل ذكر حجية جواز العطف على الضمير المنصوب.

وما يثبت إيثار الكوفيين التوكيد هنا قول صاحب الجليس الصالح: «والبصريُّون من النَّحْوِيين يستقبحون ترك التوكيد فِيهِ، وَالْأَمر فِيهِ عِنْد الْكُوفِيّين أيسرُ، عَلَى أَنهم يختارون التوكيد ويُؤْثرونه»[2].

- قول الفراء في تكوين (إلا) من (إن) و (لا):

يسوق ابن يعيش كلامًا على لسان الفراء مفاده: «وذهب الفراء - وهو المشهور من مذهب الكوفيين- إلى أن (إلا) مركبة من حرفين: (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصار (إنّ) (لا)، فخففت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها الإيجاب اعتبارا بـ(إن)، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـــ(لا)، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل (لا)، فجعلوها عاطفة، وإذا

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٠٤.

(٢) الجليس الصالح: ٢٢٣.

نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل (إن)...»[1].

وهذا القول يقينا قد استقاه ابن يعيش من بعض البصريين كالرماني في معانيه والسيرافي في أصوله، والعكبري في لبابه[2]، فأما معاني الحروف فيقول صاحبه: «الأصل في (إلا) (أن، لا)، فأسكنت النون، وأدغمت في اللام، فإذا نصبت بأن، وإذا رفعت بلا...»[3]، وأما السيرافي فقد حكى على لسان المبرد أن البغداديين يرون أن (إلا) إنما هي مركبة من (أن لا) ، ثم نسب المرادي للسيرافي أن الفراء هو من قال بذلك[4]، وفي رحاب هؤلاء سار بعض المحدثين كذلك، فالدكتور المخزومي يقول: «والفرّاء يذهبُ إلى أنها منحوتة مركبة من حرفين (إنَّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصار (إنَّ لا)، فخفّفت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بـ (إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـــ(لا)... ولا أعلم أنّ الكوفيين خالفوه في القولِ بتركيبها»[5]، ولنسمع الآن من الفراء ماذا يقول في (إلا): «ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التي جحدا، وضموا إليها (لا)، فصارا جميعا حرفا واحدا، وخرجا من حد الجحد، فصارا حرفا واحدا، وكذلك (لَمَّا)، ومثل ذلك قوله: لولا، إنما هي لو ضمت إليها لا فصارتا حرفا واحدا، وكان الكسائي ينفي هذا القول، ويقول: لا أعرف جهة لَمَّا في التشديد في القراءة»[6]، فالفرق واضح لكل من آتاه الله شيئا من الإنصاف بين ما قاله بعض البصريين

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٠٨ ـــ ٢٠٩.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٠٣.
(٣) ()معاني الحروف: ١٤٢.
(٤) ينظر: الأصول في النحو:٣٠١، والجني الداني: ٥١٧.
(٥) مدرسة الكوفة: ٢٢٤.
(٦) معاني القرآن: ٢/ ٢٦٢.

والمحدثين على لسان الفراء، وبين قول الفراء نفسه، ويقينا على ما تكشف من تباين بينهم وبين قول رأسي الكوفة أنهم جهلوا ببعض ما ذكره الفراء، وسجلت يراعاتهم خبرا مشوها غايته أن يكون دليلا للكوفيين على المسألة هكذا دون الوقوف على حقيقة القول، نعم لقد قال الفراء أن (إلا) أصلها (أن، لا) لكن كلامه ليس على إطلاقه، «وواضح من هذا أن (إلا) عند الفراء مركبة من (أن) النافية و (لا)، ولكنهما بتركيبهما فقدا معناهما الأصيل، وصارا بمعنى آخر، على غرار (لمَّا) و (لولا «[1]، فهؤلاء القوم ولاسيما الأقدمون قد افتعلوا أدلة على لسان الفراء دون أن يكون تحت أيديهم مصدر كوفي يعتمدون عليه، وقول الفراء يقطع قول كل خطيب في أن من وقفنا على أقوالهم من البصريين لم يكن عندهم الدراية الكاملة بقول الفراء، وانظر إلى قول الإنصاف، فما جاء به الفراء كما يقول الأنباري: « مجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل.... وهو لا يقول في (إلا) كذلك، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب، وأما تشبيهه لها بـ(حتى) فبعيد «[2]، فمن أين جاء بـ(حتى) التي لم يذكرها الفراء في كل نصه الذي سقناه ؟، فضلا عما تقدم فالفراء يرى ما رأته العرب ليس إلا.

(١) الخلاف النحوي: ٢٤١.

(٢) الإنصاف: رقم المسألة: (٣٤): ١/ ٢١٢-٢١٣.

المبحث الثاني
اعتماد النحاة على رأي كوفي واحد في المسألة، وتأصيل لمسائل ليست خلافية

المطلب الأول: اعتماد النحاة على رأي واحد في المسألة:

- حذف الواو في الفعل المضارع (يعد، يزن):

يقول السيوطي: «واختلفوا في علة حذف الواو وبين الياء والكسرة، فعلله الكوفيون بالفرق بين المتعدي، فحذفت فيه لثقله، وبين اللازم، فبقيت لخفته، وهو ضعيف، فقد حذفت قي اللازم في (وكف، يكف، ونم الذباب، ينم)، وعلله البصريون بالثقل، وخصوا الحذف بالواو دون الكسرة والياء؛ لأن الياء لا تحذف لدلالته على معنى، والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفة، فتعين حذف الواو، فنقض الكوفيون عليهم ذلك بـــ(أوعد يوعد) فقد ثبتت الواو»[1]، ويقول الشرجي: «ذهب الكوفيون إلى أن الواو الذاهبة من الفعل المضارع في نحو (يعد) و (يزن) من وعد و وزن إنما حذفت فرقا بين اللازم والمتعدي»[2]، وهذان القولان خرجا من بين ثنايا الإنصاف، «ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو (يعد، ويزن)، إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي....»[3].

(١) الأشباه والنظائر: ٣/ ٢٧٥.
(٢) ائتلاف النصرة: ١٣٣.
(٣) الإنصاف: رقم المسألة: (١١٢): ٢/ ٦٤٤.

وكلام هؤلاء لا شك فيه لغير العالم بأصول الكوفيين أنه حجة الكوفيين جميعهم في هذه المسألة، غير أن تقصي مظان علماء الكوفة يثبت غير ذلك تماما، ويكشف الوهم والجهل في حجج الكوفيين، فما ساقوه من أدلة على ألسنة الكوفيين إنما هو قول الكسائي فقط لا غير، يقول ابن الأنباري في كتابه شرح المعلقات: «وكان الأصل فيه، (يوقره)، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين الكسرة والياء، كما حذفت من (يزن، ويلد)، وقال الكسائي: حُذفت الواو فرقا بين الواقع وغير الواقع، فالواقع قولك: يزن الأموال ويلد الأولاد، وغير الواقع، وجل، يوجل، ووحل يوحل»[1]، وثعلب في مجالسه: « وعد يعد، ووزن يزن، كان يوزن، ويوعد، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا، فقالوا يزن، ووجل يوجل، ثبت الواو؛ لأن بعدها فتحة، فلم يجتمع ما يستثقل...»[2]، فماذا نصنع بكلام هؤلاء؟، وهم من مريدي مدرسة الكوفة ومن القلائل الذين كتب الله لكتبهم الوصول، يقينا أن ابا البركات ومن سار على قوله لم يقفوا على هذه الكتب، واعتمدوا ما تناقله من لا يوثق بكلامهم فاتخذوه دليلا، بل من كلام مجالس ثعلب نرى أن المسألة لا وجود لها أصلا، إذ يعتمد ثعلب قول البصريين فيها.

- حذف التاء الأولى من المضارع:

في الإنصاف يقول صاحبه: «ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: تاء المضارعة، وتاء أصلية، نحو: تتناول، وتتلوَّن، فإن المحذوف منها تاء المضارعة دون الأصلية»[3]، وعلى أقل مرمى حجر من هذا القول نجد أبا بكر الزبيدي يدندن: «ذهب

(١) شرح القصائد السبع الطوال: ٢٥٣.
(٢) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٢٨.
(٣) الإنصاف: رقم المسألة: (٩٣): ٢/ ٥٣٤.

الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول فعل مضارع تاءان للمضارعة وحذفت إحداهما تخفيفا مثل: تنزل وتناول، في (تتنزل، وتتناول).. فإن المحذوف منهما حـــرف المضارعـة، لا الأصلية ؛ لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف...»[1]، وهذا الشيخ الرضي لا يخرج قلامة ظفر عن الإنصاف، إذ يقول: «وقال الكوفيون: المحذوفة هي الأولى»[2] ويبدو مما تقدم من أقوال أن الكوفيين أجمعهم يعتمدون حذف تاء المضارعة وجوبا دون الأخرى، وهذا القول تراه يتلاشى ويضحي سرابا عندما نسمع للفراء يخبرنا برأيه البعيد كل البعد عما نسب الى الكوفيين: «وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار أحدهما...»[3]، وانظر إلى قول شيخ العربية سيبويه: «فإن التقت التاءان في تتكلمون وتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما...، وإن شئت حذفت التاء الثانية»[4]، فالأمر فيه سعة عند سيبويه، وإن كان الدكتور رمضان عبد التواب يجد أن ما أثبته سيبويه في قوله: «وإن شئت حذفت إحداهما « مضافة إلى الكتاب وليست منه[5]، وليس مثلي من يخالف العلامة عبد التواب من دون دليل، فهو وغيره من أعلامنا مدارس وقمم، لكن الغريب أن ما اعترض عليه العلامة عبد التواب هو ثابت في طبعات الكتاب إلى اليوم، ولا فرية ولا مرية بدقة شيخ المحققين عبد السلام هارون محقق الكتاب، ويبدو أن الدكتور رمضان جعل ما جاء به ظنا لا يقينا والله أعلم.

وجملة القول الذي يؤكد عدم تقصي الأدلة من مصادرها الرئيسة ما جاء به ابن

(١) ائتلاف النصرة: ١٣١.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٩٠.
(٣) معاني القرآن: ١/ ١٩٧.
(٤) الكتاب: ٤/ ٤٧٦.
(٥) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٣٣.

الأنباري: «قال الفراء: يجوز يحذف الأولى، ويجوز أن يحذف الثانية؛ لأن حركتهما متفقة، وقال هشام: المحذوفة هي الأولى، وقال البصريون: المحذوفة هي الثانية؛ لأن الأولى علم استقبال لا يسقط...»[1]، فعبارة (ذهب الكوفيون) إنما هو هشام الضرير فقط، يقول الأشموني: «والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافا لهشام، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى»[2]، ونسب الشيخ المرادي مذهب هشام إلى بقية الكوفيين[3]، ولا أدري من هؤلاء الكوفيون؟، ولعل هذه الضجة لا تستحق أن تأخذ هذه المساحة الخلافية بين الأعلام، هذه إن وجدت فعلا، ذلك أن أي التاءين حذفت تحقق المبتغى المرجو من الكلام، فكلاهما مفتوح، وليس له وجه في الإعراب، ولا يحمل أثرا في تغيير ما تتصل به، فعلام هذه الضجة الكبرى علام؟، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: «لا يهم تعيين المحذوف، والقول بأنه المقطع الأول أو الثاني، كما أتعب اللغويون أنفسهم في هذا المجال، وحاولوا إقامة الأدلة النظرية على وجهة نظرهم»[4].

المطلب الثاني: مسائل ليست خلافية

- إنابة حروف الجر فيما بينها:

تعد هذه المسألة من ثوابت الخلاف النحوي بين المذهبين عند بعض الأسلاف والأخلاف، فالبصريون لا يجيزون التعاور بين الحروف، والكوفيون خلاف ذلك، وهذه بعض النصوص التي تثبت ذلك: « وما تقدم من نيابة الباء من غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين، ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها

(١) شرح القصائد السبع الطوال: ١٥٠-١٥١.
(٢) شرح الأشموني: ٤/ ١٦٠.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٦٤٦.
(٤) بحوث ومقالات في اللغة: ٣٢.

عن بعض، ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول إما بتأويل يقبلـه اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر... وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ»[1]، ويقول ابن هشام: «مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ... وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف...»[2]، وعلى آثار هؤلاء يسير الدكتور عدنان محمد سلمان، فينقله عن السيوطي على إثبات الخلاف في هذه المسألة دون أن يقف على حقيقة القول: « وأما الكوفيون فقد حملوا الباب على أن حروف الجر تتعاور فيما بينها، وإن بعضها ينوب عن بعض بدون شذوذ، وهذا الرأي كما يقول السيوطي: أقل تعسفا من رأي البصريين، وهو المختار؛ لأنه ماش على القاعدة التي تفيد أن عدم التأويل أولى من التأويل علما بأن تأويلات البصريين في هذه المسألة فيها كثير من البعد والتعسف»[3]، هكذا إذن، فقد ثبت وجود خلاف حاد الكلمات بين المذهبين اعتمادا على ما سبق من نصوص، وهذا كلام يلفه الجهل، ويعتريه الوهم وعدم الوقوف على كتب السابقين، بل العجيب أن من ذكرنا لم يقف أصلا على مظان البصريين حتى تنجلي له الحقيقة كما هي لا كما يتخيلها، فالجهل بالدليل يزيد من علة العليل، فالنحو لا ينقصه كثرة المسائل الخلافية حتى نزيد منها أخرى، وهذا شيخ العربية يجيز بكل وضوح التعاور والإنابة بين حروف الجر: «وأما (عن)، فلِما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له، قد جاوزه، وقال: قد سقاه عن العيمة.... وتقول:

(١) الجني الداني: ٤٦

(٢) مغني اللبيب: ١٥٠، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٥،

(٣) السيوطي النحوي: ٥١٧

أضربت عنه، وأعرضت عنه، وانصرفت عنه، إنما تريد أنه تراخى عنه، وجاوزه إلى غيره، وتقول: أخذت عنه حديثا، أي: عدا منه إلي حديث...»[1]، وتراه يؤكد على سعة حروف الجر وقدرتها على التناوب فيما بينها في قوله: «قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون: رميت عليها»[2]، ومن البصريين من يشترط تعاور الحروف أن تتقارب معانيها: « واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء)، تقول: فلان بمكة، وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز...»[3]، وهاك قول المبرد في المسألة « تدخل الإضافة بعضها على بعض، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ (الرعد / ١١)، أي: بأمر الله، وقال: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ (طه/ ٧١)، أي: على، وقال﴿ أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۦ ﴾ (الطور/ ٣٨)، أي: يستمعون عليه...»[4]، إذن تكشف لنا، – وزال وهم غاصت به العقول حتى أضحى وأمسى من ثوابت الأمور – أن كلا الحيين يجيزون تعاور الحروف، فالقول بوجود مسألة خلافية هنا أمر تنقصه الدقة وغير قائم على إلمام شامل بأقوال أئمة البصريين، فالقوم توارثوا المعلومة المخطوءة دون الرجوع الى مظان تلامذة الخليل، بل إن الأمر أخطر من ذلك، فإجازة الكوفيين ليس

(١) الكتاب: ٤/ ٢٢٦-٢٢٧.
(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٦.
(٣) الأصول في النحو: ٤١٤.
(٤) المقتضب: ٢/ ٣١٩

على إطلاقه، يقول الفراء: «وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه إذا كان المعنى معروفا»[1].

- التعجب من الألوان والعيوب:

اعتمد أهل الصنعة من البصريين ومن المحدثين على جواز الكوفيين من التعجب من الألوان والعيوب على النقل والقياس، فأما النقل: فبيتا طرفة ورؤبة نراهما يترددان في معظم كتب النحو التي وقفت على هذه المسألة، فقول رؤبة في أرجوزته[2]:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُك فِي البَيَاضِ أبيضَ مِن أختِ بني إبَاضِ

يستشهد به على أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض، وهو شاذ عند البصريين..[3].

وقول ابن العشرين[4]:

أمَّا المُلُوكُ فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

يقول أبو البركات: «وجه الاحتجاج أنه قال (أبيضهم)، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم) جاز في (ما أفعله، وأفعل به)؛ لأنها بمنزلة واحدة في الباء...»[5]، وأما القياس، فلأن

(١) ().معاني القرآن: ٣/ ١٦٢.

(٢) من أرجوزة له من ديوانه: ١٧٦، وجاء البيت على روايات مختلفة في صدره، ينظر: التبيين في مذاهب النحويين: ٢٩٣، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٤،

(٣) ينظر: التبيين في مذاهب النحويين: ٢٩٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٨٣، والهامش في الأصول في النحو: ١٠٤.

(٤) البيت لطرفة في ديوانه: ١٨، وجاء في غير ديوانه على روايات مختلفة أيضا، ينظر: الإنصاف: رقم المسألة: (١٦): ١/ ١٢٠، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٤/ ٤٧٥.

(٥) الإنصاف: رقم المسألة: (١٦): ١/ ١٢١.

هذين اللونين هما أصل الألوان، فجاز التعجب منهما[١]، هذه هي أدلة الكوفيين في المسألة في عيون البصريين وما سجلته يراعاتهم، ومن نافلة القول أن نذكر بعض النصوص التي تؤكد ذلك، يقول الرضي: «الأولى أن يقال لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة...وأجاز الكوفيون بناء التفضيل من لفظي السواد والبياض...»[٢]، ويشفع بعضهم للكوفيين ما ذهبوا إليه بقوله: «وجائز أن يكون (أبيض) مبنيا من قولهم (باض الشيءُ الشيءَ بيوضا)، إذا فاقه في البياض... ويجوز أن تكون من المذكورة بعد أبيض متعلقة بمحذوف دله عليه (أبيض) المذكور، والتقدير: ماؤه أبيض أصفي أو أخلص من اللبن..»[٣]، وأول من شق إجماع البصريين في امتناعهم لما أجازه الكوفيون هما الأخفش والمبرد، فيما نقل عنهما ابن يعيش في قوله: « فإنهما ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس؛ لأن أفعالها ثلاثية بزيادة، فجاز تقدير حذف الزوائد «[٤].

وعلى أعتاب المحدثين نجد الأمر نفسه، فهم لم يألوا جهدا في تمحيص المسألة، فعلى خطى الأوالي تمشي الأواخر، فما ذهب إليه الكوفيون هو المستساغ الذي يخدم تطلعات العلم الحديث: «وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم مادامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصا في المفاضلة اللونية، فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصا ؟ نعم، وهذا تضييق لا داعي له، بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له أيضا... ومن ثم كان

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٢٢..
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٥٠.
(٣) شرح الكافية: ٢/ ١١٢٦.
(٤) شرح المفصل: ٦/ ١٣٧.

المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر...»[1].

وهكذا خالف الكوفيون إجماع القوم، واجتهدت الأقلام مشكورة في وضع الحجج والأعذار على ما ذهبوا إليه، لكن من أين جاء أهل الصنعة برأي تلامذة الكسائي في هذه المسألة ؟ وهنا ينادينا الفراء في معانيه ليخبرنا بحقيقة الأمر كله: «والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه في كل فاعل وفعيل، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان (فعللت)، مثل زخرفت، أو أفعلت، مثل احمررت، واصفررت، لم يقولوا: هو أفعل منك، إلا أن يقولوا: هو أشد حمرة منك، وأشد زخرفة منك «[2]، فأبو زكريا لا يجيز التعجب من الألوان الحمراء والصفراء إلا على أصل النحاة (أشد)، وعلته في ذلك: أن الفعل رباعي وخماسي، (فعللت، أفعللت)، ويقول: «وإنما جاز في العمي؛ لأنه لم يرد به عمى العين، إنما أراد به عمى القلب فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولا تقل: هو أعمى منه في العين... وقد تلقى بعض النحويين يقول: أجيزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق؛ لأنا قد نقول: عمي وزرق وعرج، وعشي، ولا نقول صفر ولا حمر ولا بيض، وليس ذلك بشيء، إنما ينظر في هذا الى ما كان لصاحبه فيه فعل يقل أو يكثر، فيكون أفعل دليلا على قلة الشيء وكثرته، ألا ترى أنك قد تقول فلان أقوم من فلان وأجمل؛ لأن قيـــام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولا تقـول لأعميين: هذا أعمى من هذا.... فإن جاءك منه شيء في الشعر فأجزته، احتمل النوعان الإجازة»[3]، فأي فرق بين إجازته للتعجب من العيوب الباطنة دون الظاهرة

(١) الهامش في النحو الوافي: ٣/ ٣٩٨.
(٢) معاني القرآن: ٢/ ٥٤.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٥٤.

وبين ما ذكره الرضي في قوله الذي ذكرناه سابقا ؟ بل انظر الى قول المبرد الذي نقله السيرافي عنه في توجيه التعجب من قوله تعالى﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ٧٢﴾ (الإسراء / ٧٢): «أن يكون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال... فعلى هذا تقول: ما أعماه، كما تقول: ما أحمقه»[1]، والأصل عند الفراء أن يكون الفعل قابلا للمفاضلة، ألا ترى أن قول بعض النحويين في إجازة التعجب من الأفعال غير قابلة للمفاضلة ليس بشيء عنده؟ إنما قلة الشيء وكثرته هو معياره في التعجب، وإن جاء غير ذلك في الشعر احتمل النوعان شرط أن يجيزهما غيره، وفي الشاهد الذي ما انفك ينتقل بين المظان على أنه الأساس الذي بني الكوفيون رأيهم عليه يقول الفراء: «حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: ما أسود شعره، وسئل الفراء عن الشيخ فقال: هذا بشار الناقط، وقال الشاعر:

أمَّا الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فمن قال هذا لزمه أن يقول: الله أبيضك، والله أسودك وما أسودك..»[2]، لقد ابتلي الفراء لأنه سمع إعرابيا من مدينة سيبويه يتعجب من سواد الشعر، وعلى شاهد الكوفيين يسجل أبو زكريا شرطه للذي يجيز التعجب من البياض والسواد كما رأينا، إذن فالمسألة كلها محض افتراء ارتقى الى واقع اللغة منطلقا من جهل بعض البصريين في الأدلة، ووهم بعض المحدثين في وجود مسألة خلافية مفادها: القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان، يقول الدكتور الحلواني: «إن الفراء كان لا يجيز التعجب من الألوان كلها، كالأبيض والأسود والأحمر، بل لا يجيز التعجب مما يأتي الوصف منه على زنة: أفعل، ولسنا ندري بعد الفراء أي كوفي كان

(١) الأصول في النحو: ١٠٤.
(٢) الأصول في النحو: ١٠٤.

يجيز هذه المسألة التي يسوقها أبو البركات فلا نجد في كتب النحو المتأخرة ما يشير الى هذه المسألة»[1]، ويضع الحلواني سؤالا جميلا على حقيقة المسألة: «ألا يمكن أن يكون في كلام أبي البركات وهم، وسوء فهم لكلام الفراء»[2]، وأقول: لا أظن ذلك فصاحب الإنصاف وغيره من البصريين لم يقفوا أصلا على كلام الفراء الذي نقلناه، فشتان بينه وبين ما اعتمده البصريون من أدلة على أنها حجج الكوفيين في المسألة.

(١) الخلاف النحوي: ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه:٢٧٦.

خاتمة البحث

الآن، وبعد أن قام هذا البحث واستوى على سوقه، تبقى لبنة واحدة ليكتمل، عسى أن يعجب الزراع نباته، وهي خاتمة البحث وخلاصته، ومن محاصيل هذا البحث الآتي:

١- إن أصالة الخلاف النحوي المبالغ في تكوين حجمه كما نراه في كتب النحو إن صح القول غياب الحجة الكوفية في غالب الأمر، والحجة هي مؤلفات القوم، فكان لزاما أن تبدع الأقلام في صنع آراء تلقى على الأقلام الكوفية ، فأضحت من الثوابت التي يبدأ منها كل من يريد أن يكتب بالخلاف، ويضاف إلى ما سجلته في التمهيد ولاسيما في سبب ضياع الإرث الكوفي أستطيع ـــ وبعيدا عن السياسة وأردانها وقريبا من ضفاف المؤامرة وخطرها ـــ أن أسجل سببا آخر يلح علي، فكانت الخاتمة مكانه؛ لأنها ـــــ في الغالب ـــــ خير من تسعى لها العين، ويشفع لي في ذلك قول الدكتور صلاح الهواري: «ويعمد بعضهم إلى تضمين الخاتمة أمورا مهمة لم يتمكن من وضعها في ثنايا الكتاب؛ لاكتشافها متأخرا... فيثير بالإشارة إليها القرائح، ويحرك الأقلام، ويفتح الآفاق لبحوث جديدة تالية »[1]، ويكمن هذا السبب في ظاهرة الاستشراق، التي حدثت أبان تلك الحملات (العسكر فكرية) المتكررة على العرب من الأغراب، وهؤلاء الغرباء كان من همهم أن ينظر العربي إلى إرثه بعين عوراء، وهذا لعمري قمة الدهاء، وقد عبر بكل سهولة على عقول أغلب الدهماء، يقول إدوارد سعيد: «كان الشرق شبه اختراع أوربي، وكان منذ الزمن الغابر مكانا للرومانس،

(١) كيف تكتب بحثا أو رسالة: ١٤٥.

أي: قصص الحب والمغامرات، والكائنات الغريبة، والذكريات والمشاهد التي لا تنسى »[1]، فهؤلاء الذين استوطنوا العرب قبيل رحيلهم، لملموا جواهر العرب، وخططوا ماذا يأخذون وماذا يبقون ؟ ليبقى الشرق مكانا للخرافة، ومرتعا للنزاع، ومستقرا لكل مشتغل بالفرقة على مختلف صورها؟ فكان النحو البصريوناني (كما يدعي بعضهم) واندثر نحو القراء.

٢- وكانت لتلك الفوضى الكلامية الشفاهية من الروايات أثرها العظيم في إذكاء نار الخلاف بين الحيين، فهذه الروايات قد أمرت أصحابها ومن سار على هديهم ألّا يجعلوا الإنصاف ديدنهم، فكان التعصب المذهبي النحوي ولاسيما من أبراج البصرة على أشده، تحامل، وقدح، وتجريح، وتنفير لكل من يقترب من النحو الكوفي، فهو متعصب في الأساس الى منهج معين، فكيف تساعده قدماه على السير إلى الرأي الآخر للوقوف على صحة القول، نعم نحن لا ننكر مكانة أهل البصرة في النحو، فيكفي قول القاضي بن العربي فيهم: «ولما أراد الله من حفظ دينه، وضبط شريعته، وإنجاز وعده في إكمال دينه اختار الخليل نشأة فارسية، وأمر فاختُطِف من بينهم، ويسر له ضبط اللغة، وترتيب قوانينها، وجاء بالمعجز للعالم في ذلك، وألقى ما علم منه إلى حذاق من أصحابه فلم يكن فيهم من لقَّنه إلا سيبويه »[2]، غير أن ذلك لا يكون على حساب أعلام الكوفة، وهم أهل صنعة وقراءة وعلم وفير سار به شطر من العرب ولاسيما الخلافة وبيوتاتها ردحا من

(١) الاستشراق: ٤٢.، ويقول شيخ العربية من المحدثين الشيخ محمود محمد شاكر: ((لا تصدق من يقول لك إن الاستشراق قد خدم اللغة العربية وآدابها وتاريخها وعلومها...))، هامش رسالة في الطريق إلى ثقافتنا: ٥٤.

(٢) قانون التأويل: ٥١٧.

الزمن، فهل يعقل أن يركن السلطان في ذلك الزمان، وهو الذي يعتد بلغته الى من يعتمد أعراب الحطمة في الحجج والبراهين، وهو الذي يتخير أنقى العقول وأفصحها لتربية خلفاء المستقبل من الأولاد والأحفاد؟ إنه لعمري طعن في كل صغيرة وكبيرة من العرب ولو كان مثقال ذرة، فإذا كان السلطان مصاب بداء العجمة، فكيف سوقة الناس وصفوتها، وبغداد دار العلم ؟.

٣- وجود بعض الكتب التي بنيت على المسائل الخلافية، مثل كتاب الأمالي، والمجالس، وأهمها كتاب الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصرة، بل يعد الإنصاف نقطة فارقة في التأليف النحوي لاسيما في مسائل الخلاف، فكان المعتمد عند من جاء من بعده من الأعلام، غير أنه خلت كثير من مسائله من الإنصاف، وهذا ليس طعنا بهذا العالم الجليل، فهو من هو علمًا وفقهًا وتقوى ودين، يقول السبكي فيما نقل عن بعضهم: «لم أر في العباد والمنقطعين أقوم منه في الطريقة ولا أصدق منه في أسلوبه، جد محض لا يعتريه تصنع، ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم «[1]، فهذا الزهد والانقطاع ترافقه عفة في النفس لا يقبل من أحد شيئا مهما يكن قدره[2]، غير أن بضاعته هي الفقه، وهي الأصل، فجاء هذا الإنصاف الجليل على منوال المنهج الفقهي كما يقول الشيخ في منهج تأليف الكتاب: «يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٧/ ١٥٦.
(٢) ينظر: الخلاف النحوي: ٨٠.

السلف، ولا ألف عليه أحد من الخلف «[1].

٤- إن جهل القلم البصري بنتاج أخيه الكوفي كان له الأثر الكبير في تفشي ظاهرة الخلاف بينهما، فتباعد الشقة بين الطرفين كان بسبب قطيعة الرحم الكبرى التي ارتكبها هذا القلم الفتي البصري بمن تقدم من أرباب الصنعة في النحو الكوفي، وهذه القطيعة كانت دون مسوغ تبنى عليه، فقط لغرض إخراج ظاهرة الخلاف بهذا الحجم المزعوم، ونحن لا ننكر الخلاف، ولكن أن يكون في كل الصغائر العلمية والكبائر فهذا أمر عجاب.

٥- لم يقف الجهل والوهم بآراء مظان مدرسة معينة منافسة، بل تعدى ذلك الى الجهل بما قاله أعمدة المدرسة الواحدة، كما رأينا، وهذا الكلام قادني إلى نتيجة أخرى وقفت عليها، وهي اعتماد المتأخرين، نحو: الرضي ، وابن يعيش وابن هشام والسيوطي، وغيرهم على كتاب الإنصاف وغيره في تأصيل الخلاف النحوي دون الرجوع الى كتب أهل الصنعة الأوائل من البصريين والكوفيين.

٦- كان عدم الوقوف على بعض كتاب سيبويه من غرائب المتأخرين البصريين، فهو المعين العظيم، والبحر الذي لا يحده ساحل، وفخر العربية، وهذا الأمر ساعد في تثبيت بعض المسائل الخلافية التي قال فيها سيبويه بغير ما قال به المتأخرون

٧- كثيرة هي المسائل الخلافية التي امتلأت بها كتب العربية القديمة والحديثة لا تعد خلافية؛ وسبب ذلك إما لاعتماد رأي واحد دون الآراء الأخرى، وإما لعدم الوقوف على مشارف الرأيين في كتب الحيين في المسألة الواحدة، كتعاور حروف الجر.

---

(١) الإنصاف: ١/ ٧.

٨- اختلاف الرواية للشاهد النحوي الشعري، إذ وجدت في بعض المسائل أن الشاهد الشعري جاء على روايتين أو أكثر، الراجح منها الرواية التي خلت من الشاهد النحوي، ولعل هذا الأمر مرده إلى النقل بالوساطة أو الحفظ، ووجب أن أبرئ ساحة الأعلام في تقصدهم في هذه المسألة.

٩- تسرب اعتماد كلام المتأخرين وجهلهم بالمسألة الى المحدثين، فدفع هؤلاء العلماء الى وضع المعاذير والتشفع للكوفيين في مسألة لم يقولوا بها أصلا، بل يمكن أن تعد من خيالات الذين أسرهم سحر الخلاف النحوي.

١٠- واضح أن الإنصاف وغيره من الكتب التي أوقفت نفسها على ظاهرة الخلاف لاسيما ما أُلف بعد القرن السادس الهجري أنها نقلت أقوال النحاة من كتب النحو، وكان الأولى أن يكون مصدرها المناظرات الافتراضية إن صح التعبير التي حدثت في مجالس العلم بين الحيين، كما في المسألة الزنبورية التي هي الأخرى ساعدت إلى حد بعيد في تكوين رؤى سلبية في كيفية النظر إلى أعلام العربية، كما هو متعارف عليه في الكسائي.

المصادر

القرآن الكريم

* أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

* الاستشراق، د . إدوارد سعيد، ط١، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٦م.

* الأشباه والنظائر، للعلامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط٢، مطبعة دار المعارف العثمانية، ١٣٦٠ه.

* الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح / د. عبد الحسين الفتلي، ط٣ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـــ - ١٩٩٦م.

* إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، دار التربية ، مطبعة: منير، بغداد، (د ت) .

* الإنصاف في مسائل الخلاف، الإمام أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

* أنموذج الجليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تح/ د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩١ م.

* الإيضاح في علل النحو، أبو قاسم الزجاجي، تح/ د. مازن مبارك، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٤هـ -ـ ١٩٧٤م.

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تح / د. طارق الجنابي، ط٢،عالم الكتب، لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

* بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب (ت ١٤٢٢هـ)، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٥هـ -ـ ١٩٩٥م.

* البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، (ت: نحو ٤٠٠هـ)، تح/ د. وداد القاضي، ط١، دار صادر - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح/ د. عبد الرحمن العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* التحرير والتنوير : محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ .

* التعريفات: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبط نصوصها: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع القاهرة، ٢٠٠٩م.

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين المرادي (ت : ٧٤٩هـ)، تح/ عبد الرحمن علي سليمان ، ط ١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

* الجامع لإحكام القرآن للإمام القرطبي (ت٦٧١هـ)، تح / هشام سمير نجاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

* الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (ت: ٣٩٠هـ)، تح/ عبد الكريم سامي الجندي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

* الجمل في النحو، المنسوب إلى : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تح/ د.

فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

* جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ) ، تح/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

* الجني الداني / أبو محمد المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح/ د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

* الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: د. محمد خيري الحلواني، دار القلم العربي، حلب، (د ت).

* دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، مختار أحمد ديرا، ط١، دار قتيبة، ١٩٩١م.

* دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

* ديوان أبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، جمعه: د. محمد التنوجي، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

* ديوان أبي نواس، دار صادر، (د ت).

* ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح/ د. يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

* ديوان رؤبة بن العجاج ، تح / وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة / الكويت.

* ديوان طرفة بن العبد، دار صادر (د ت).

* ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، (د ت).

* ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٠٧٨م.

* ديوان عمر بن الأحمر، تح / د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

* ديوان مالك ومتيم ابنا نويرة اليربوعي: تح/ ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨.

* رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، محمود محمد شاكر، شركة القدس، ، مطبعة ودار المدني، جدة، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

* رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح/ د. أحمد محمد الخراط، ، ط ٤، دار القلم، دمشق، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

* الزهر اللطيف في مسلبك التأليف: الشيخ قاسم بن أحمد القيسي الحنفي، (ت١٣٧٥هـ)، اعتنى به وقدم له: أ. د: يوسف خلف العيساوي، دار الفتح، الأردن، ط١، ١٤٤٢ه -٢٠٢١م،

* سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح / د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ -ـ ١٩٨٥م.

* السيوطي النحوي، د / عدنان محمد سلمان، ط١ دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد نور الدين الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .

* شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت: ٦٧٢هـ)، تح/ د. عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

* شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستربادي (ت٦٨٦هـ)، تعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ -ـ ١٩٧٨م.

* شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري (ت ٣٨٩هـ)، ضبطه وعلق عليه: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ -ـ ٢٠٠٥م.

* شرح الكافية / محمد بن عبد الله الجياني (ت٦٧٦هـ)، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة (د ت).

* شرح المفصل، ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تح/ أحمد السيد السيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوقيفية، مصر، (د ت).

* الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

* طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تح/ د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ه .

* العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تح/ د. مهدي المخزومي، ود / إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ت) .

* قانون التأويل، القاضي أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ)، تح/ محمد السليماني، ط١، مؤسسة علوم القرآن، سوريا، ١٩٨٦م.

* الكامل في اللغة والأدب، الشيخ محمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم: ط ٣، دار الفكر العربي - القاهرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

* الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح / عبد السلام محمد هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

* كيف تكتب بحثا أو رسالة، د. صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، بيروت ٢٠٠٩م.

* اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح/ د. عبد الإله النبهان، ط: ١، دار الفكر - دمشق، ، ١٤١٦هـ ـــــ ١٩٩٥م .

* مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت٢٩١هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.

* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ .

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

* مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تح/ محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، (د ت).

* المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح/ د. محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ) .

* معاني الحروف، أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تح/ د. عبد الفتاح إسماعيل

شلبي، دار الشروق، جدة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

* معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

* المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، ط: ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ) ، خرَّج آياته وعلَّق عليه : أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.

* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تح/ مجموعة محققين، ط ١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م.

* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

* المقتضب، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح/ د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

* الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تح/ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، دار ابن عفان: ١٤١٧هـ -١٩٩٧م .

* النحو الوافي / الأستاذ عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، ط١٥، دار المعارف، مصر.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر ، (د ت) .

الرسائل الجامعية

❖ الوهم في نسبة الآراء النحوية إلى الكوفيين في ضوء كتب الخلاف النحوي، بشرى عبد المهدي إبراهيم النعيمي، جامعة ديالى، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، رسالة ماجستير.